أسباب التهرب الضريبي في إقليم كوردستان

شاخوان خدر رسول

قسم القانون، كلية العلوم الانسانية، جامعة رابرين، رانية/السليمانية، العراق

shakhawan.kdir@uor.edu.krd

المخلص

عرفت الضرائب منذ فترة طويلة ، في ظل الدولة الحارسة وان ظاهرة التهرب الضريبي من الظواهر التي يعرفها معظم المجتمعات باعتبارها قد وجدت بتواجد الضريبة بنفسها ، فهي سيمة تزداد يوما بعد يوم بتزايد حجم النشاط الاقتصادي ، الشيء الذي يؤدي الى تعقيد البيانات القانونية للضريبة وبالتالي تعطيل السياسة التنموية التي تسطرها الدولة خاصة وانه يحرمها من اموال كبيرة كل سنة لكن لاتنسى ان الضريبة تمثل اهم مورد يساهم في تمويل الموازنة العامة ، وايضا الوسيلة الفعالة لتحقيق التوازنات الاقتصادية ومعالجتها ، الا ان الرقابة الجبائية لا تستطيع القضاء على التهرب والغش الضريبيين لوحدها ،انما يجب الاستعانة بطرق اخرى مثل استخدام طرق الوقاية قبل حدوث تهرب وغش ، وتكمن اهمية البحث من خلال تسليط الضوء على اتجاهات السياسة الضريبية المتبعة في العراق واقليم كوردستان ودورها في قياس مقدار المتحصلات الضريبية لمدد متعاقبة

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 2020/7/25

القبول: 2020/9/6

النشر: صيف 2020

الكلمات المفتاحية:

Tax evasion, Tax collection, Development, Expenses, The funders, Economic conditions

Doi:

10.25212/lfu.qzj.5.3.12

،وتتمثل مشكلة البحث ما مر به اقليم كوردستان من ظروف
امنية واقتصادية وسياسية صعبة جدا من التسعينات من
القرن الماضي ولحد الان ،مما ادت الى عدم وضوح اتجاهات
السياسية الضريبية وتذبذبها ، انعكس ذلك على الحصيلة
الضريبة زيادة او نقصان ، وعلى رغم من المحاولات العديدة
لتعديل الاسعارالضريبيةفي العراق لمواكبة الظروف
الاقتصادية والاجتماعية .

ولكن في بعض الاحيان يتبين ان المشرع يببالغ في
(الاعفاءات)المقررة لضريبة معينة بحيث تستغل الاعفاءات
(الاستثناء)مساحات اوسع من فرض الضريبة (الاصل) الى
الحد الذي يدفع البعض للتساؤل عن امكانية الغاء فرض
الضريبة اصلا

المقدمة:

الضريبة من المكونات الاساسية لواردات الدولة وتشكل جزءا مهما من الموازنة العامة
وهي اجب على المواطن في مقابل الحقوق ، ومن المعلوم ان التهرب الضريبي افة تحرم
القطاع العام من الواردات وتنعكس على المواطن عندما تنتقص بنتيجتها الخدمات العامة
التي تقدمها الدولة ،فتهدد كرامته وتضعف انتمائه للوطن ، مما ينعكس على مستوى
العدل والتنمية ويولد شعورا بالاحباط واليأس الاجتماعي ، خاصة بالنسبة للمكلفين عندما
تتعاظم هذه الافة ويقارنون انفسهم بمن يتهرب من دفع ضرائبه .

الحافز الاساسي لهذا التهرب هو الفساد ، حيث يوجد عدة أطراف ، هم شركاء بطريقة
مباشرة أو غير مباشرة بهذه الافة .

ويعتبر النظام الضريبي في أي دولة او اي اقليم هو العمادة الماليه لها ، فالنظام
الضريبي يمثل كل القوانين والانظمة الضريبية المطبقة فيها ، وغالبا ماتكون هذه
القوانين متأثرة بالفكر الاقتصادي الذي يعتمد عليه الدولة ، او النظام الاجتماعي الذي
يسود في الدولة .

أما في العراق ظهور القوانين الضريبية مبكرا مقارنة مع دول المنطقة ،حيث صدر اول قانون لضريبة الدخل عام 1927 حاملا الرقم 52 والذي يعتبر من اول القوانين التي صدرت في المنطقة ، ويعد سقوط العراق عام 2003 من قبل قوات التحالف وقد قامت سلطة الائتلاف المؤقتة من اجراء تعديلات على قوانين الضرائب في العراق ، ويجدر بالذكر ان تفضل الاعفاء الضريبي هو ميزة او استثناء تمنحها السلطة العامة وفقا للقانون ، لتحقيق جملة من الاهداف المتنوعة ، ومن خلال دراسة هذه الاهداف من الممكن ان يستنتج جزءا كبيرا من الخطط الاقتصادية والتنموية العامة للدولة .
لقد برزت أهمية فرض الضرائب بشكل عام والاعفاءات الضريبية على وجه الخصوص ، عند ابراز دور الدولة في النشاط الاقتصادي وانتقالها من مرحلة الدولة الحارسة الى مرحلة الدولة المتدخلة .

* أهمية البحث : أهمية البحث تكمن في مواجهة مشكلة التهرب من الضريبة والتعرف على اهم أسباب التي تدفع الى التهرب منها ومعرفة الطرق والوسائل المتبعة لدى الاشخاص في التهرب من الضريبة ، وايضا التعرف على الوسائل والطرق التي يجب اتباعها من اجل مكافحة التهرب الضريبي ووضع حدود وقوانين رادعة وصارمة موضع التطبيق لمكافحة هذه الظاهرة.

وايضا التعرف على الاعفاءات الضريبية في إقليم كوردستان العراق كأعفاءات من الضرائب المباشرة الاعفاءات المقررة فيها و الاعفاءات في قانون ضريبة الدخل و الاعفاءات في قانون ضريبة العقار و الاعفاءات في قانون ضريبة العرصات و الاعفاءات في قانون ضريبة التركات والضرائب غير المباشرة بغية التعرف على الاعفاءات من هذه الضرائب يتكون من الاعفاءات من الضرائب الكومركية و الاعفاءات من الضرائب الانتاجية اما التهرب هو محاولة المكلف الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة كليا او جزئيا متبعا في ذلك طرق احتيالية واساليب مخالفة للقانون او هو عدم اقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مضللة او استخدام وسائل اخرى للافلات من دفع الضريبة اما بشكل كلي او جزئي .

*-مشكلة البحث :-تكمن مشكلة البحث في الاثار السلبية التي تنتج عن التهرب الضريبي ، كذلك الاثار الاقتصادية الناشئة عنه ، اما في جانب الاخر في تعدد وتنوع الاعفاءات الضريبية داخل الدولة العراقية نفسها والتوسع في اقرار هذه الاعفاءات من قبل المشرع العراقي، سواء كانت في العراق ام في اقليم كوردستان .

*-أهداف البحث :- التعرف على ماهية التهرب من الضريبة وعلى اسبابه واثاره على البلد ومن ثم معرفة اهم الوسائل المتبعة في مكافحة التهرب الضريبي وتجنب الاثار السلبية المترتبة على التهرب الضريبي التي من شأنها تدمير اقتصاد البلد ، والتعرف على الاعفاءات الضريبية الواردة في القوانين العراقية ومقارنتها مع مايؤخذ بها في اقليم كوردستان العراق .

*-خطة البحث :- تم تقسيم البحث على شكل مباحث ومطالب وفروع وكألائي :-

المبحث الاول / مفهوم التهرب الضريبي

المطلب الاول / مفهوم الضريبة وانواعها وصورها

المطلب الثاني / مفهوم التهرب الضريبي وانواعها

الفرع الاول / مفهوم التهرب الضريبي

الفرع الثاني / انواع التهرب الضريبي

المطلب الثالث / خصائص الضريبة واسبابها

الفرع الاول / خصائص الضريبة

الفرع الثاني / اسباب التهرب الضريبي

المبحث الثاني / طرق التهرب الضريبي ومعالجتها

المطلب الاول / طرق التهرب الضريبي

الفرع الاول / اهم الطرق التهرب الضريبي

الفرع الثاني / الاعفاءات من الضريبة

المطلب الثاني / اثار التهرب الضريبي

الفرع الاول / الاثار المالية للتهرب الضريبي

الفرع الثاني / الاثار الاجتماعية للتهرب الضريبي

المطلب الثالث / مكافحة التهرب الضريبي

الفرع الاول / وسائل مكافحة التهرب الضريبي /// الفرع الثاني / الشفافية الضريبية

الخاتمة – الاستنتاجات --- والمقترحات – وقائمة المصادر والمراجع .

المبحث الاول :

ماهية التهرب الضريبي

تمتلك الدولة الحديثة مجموعة من مصادر الإيرادات العامة اللازمة لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ومن هذه المصادر املاك الدولة العامة ، القرض،

والرسوم والاصدار النقدي الجديد وكذلك الضرائب (1)(فرحات، 1997، ص15) وعند التمعن في هذه المصادر، يتبين ان الضرائب تعد من اهمها واكثرها استعمالا مقارنة بالمصادر الاخرى، وتعمل كل الدول العالم على تنمية إقتصادياتها والبحث عن المصادر التمويل التي تعتبر العمود الفقري والشرط الاساسي لقيام المشاريع وسيرها إذ يتحقق مثل هذا النوع من المشاريع وانتهائها تجد الدول نفسها تحقق جزءا من هدفها الذي وضعته نصب عينها، وهذا الهدف هو التنمية الاقتصادية ونظرا لارتباط التنمية بوسائل التمويل تعتمد كل الدول في ذلك على المصادر الخارجية وتحرص وتعمل على زيادة التنمية مصادرها الداخلية لما لهذا المصادر من امتيازات وبما تتصف به من ديمومة واستمرار، وتعتبر الايرادات الضريبية من اهم المصادر التمويل الداخلية و الايرادات الثابتة التي تعتمد عليها الحكومات في تحقيق اهدافها (2) (الكعبي، وعبد الحميد، بحث على الموقع الالكتروني) ،

وسوف نقوم بتقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب نتناول في الاول مفهوم الضريبة وانواعها وصورها وفي الثاني مفهوم التهرب الضريبي

الفرع الاول

مفهوم الضريبة

في غياب تعريف التشريعي ، يمكن ان نعرف الضريبة على انها مبلغ نقدي تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الاموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد -نحو تحقيق الاهداف المحددة من طرق السلطة العمومية (1) (عباس، 2004، ص9-10، وقطيش، 1996، ص347) .

والضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة او احدى الهيئات العامة المحلية -وبصورة نهائية - مساهمة منه في التكاليف والاعباء العامة دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة (2) (بنكردا رشيد ، 2017، ص9)

*- الضريبة هي استقطاع أو فريضة يدفعها الفرد جبرا وبشكل نهائي وبدون مقابل لتغطية الاعباء العامة للمجتمع . (3) (قطيش، 1996، ص348)

*- الضريبة هي مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجيته من المكلفين بصورة جبرية ونهائية دون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية او في سبيل تدخل الدولة فقط. (4) (فرحات ، 1997، ص16)

وقد كان التعريف الكلاسيكي يكتفي بعبارة في سبيل تغطية النفقات العمومية .

ويرى الاستاذ ديفرجية – زيادة في تحديد التعريف الحديث للضريبة ان نضيف عليه ان الضريبة مبلغ من المال تقطعه الدولة مباشرة لكي تميزها عن بعض الاجراءات النقدية التي تؤدي الى اقتطاع غير المباشر من اموال الافراد لتخفيض قيمة النقود. (5) (بن كردا رشيد، 2017، ص10)

نحن نؤيد تعريف الاستاذ بن كردا رشيد لمفهوم الضريبة لانه تعريف جامع ويشمل جميع الجوانب الضريبة

المطلب الثاني :

مفهوم التهرب الضريبي وانواعها

لاشك ان الوصول الى وضع تعريف محدد و واضح للتهرب الضريبي سوف يساعد على تحديد انواعه واسبابه . وسوف نتناول في هذا المطلب مفهوم التهرب الضريبي وانواعه في فرعين اثنين ،

الفرع الاول

مفهوم التهرب الضريبي

لقد عرف التهرب الضريبي منذ ان عرفت المجتمعات الانسانية ، وقد اختلف كل من الفقهاء والمشرع الضريبي في تناولهم لتعرف من التهرب الضريبي (2) (الجعكي، 2015، ص48)
1-- مفهوم التهرب في اللغة (هرب) الهروب الفرار هرب يهرب هربا قد يكون ذلك للانسان وغيره من انواع الحيوان ، واهرب جد في الذهاب مذعورا او غير مذعورا(3) (بن مكرم، 1994، ص783).

2- مفهوم التهرب في الفقه :-اختلف الفقهاء والمفكرون الاقتصاديون في تعريف التهرب الضريبي ، فعرفه بعض الفقهاء بأنه تخلص المكلف القانوني من عبء الضريبة (كليا او جزئيا) دون ان ينقل عنها الى شخص اخر وفي هذه الحالة لاتحصل الادارة اية ضريبة (4). (د.محمد ديودار، 1996، ص229)

ان تحدد مفهوم وظيفة التهرب الضريبي متعلقة بالكيفية التي يتم من خلالها التخلص من دفع المستحقات الجبائية عن طريق مايصطلح عليه بالتهرب او الغش الضريبي والذي يعتبر تحايل ملموس وتحدي يواجه الخزينة العامة وذلك باستعمال فحوات وثغرات قد تكون مشروعة لاتنطوي على مخالفة قانونية وقد تسلك سبل غير مشروعة تنطوي على التحايل والتدليس ومخالفة القوانين الضريبية . (5) (الفريحات، 2009، ص24) .
للتهرب الضريبي عدة تعاريف :-

أ-التعريف الاول :-هو محاولة المكلف الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة كليا أو جزئيا متبعا في ذلك طرق احتيالية واساليب مخالفة للقانون ، او هو عدم اقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مضللة للدوائر المالية او استخدام وسائل اخرى للافلات من دفع الضريبة إما بشكل كلي او جزئي. (6) (الفريحات ، 2009، ص25).

ب- التعريف الثاني :- التهرب الضريبي عبارة عن جميع المخالفات القانونية التي تعني عدم الامتثال للتشريع الضريبي او استعمال الفجوات القانونية لصالح التهرب من دفع الواجب الضريبي بجميع الوسائل والاشكال سواء بجزء من المبلغ او كله الواجب الدفع لخزينة الدولة والتي تستعمله من اجل تغطية نفقاتها الاجتماعية واهدافها الاقتصادية وذلك بهدف الوصول بالمجتمع والاقتصاد الوطني الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية (7). (المبروك، 2016، ص15).

ج- التعريف الثالث:-التهرب الضريبي هو تلك المخالفات القانونية المتمثلة في عدم الامتثال للتشريع الضريبي ، او التغيرات الموجودة في القانون من اجل التخلص من اداء الضريبة بجميع اشكالها سواء تعلق الامر بالعمليات المحاسبية او الحركات المادية وذلك بكل او بجزء من المبلغ الواجب الدفع للخزينة العمومية والذي تستعمله الدولة في تغطية نفقاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية (1) (الفريحات ، 200، ص16).

د- التعريف الرابع :-التهرب الضريبي هو عملية يقوم بها الممول بهدف تخفيض الضريبة عليه إما بصفة كلية أو جزئية من خلال اخفاء كل او بعض عناصره المادة الخاضعة للضريبة فهي عملية غير قانونية تتحقق بمخالفة القواعد القانونية السائدة وينجم عنها آثار السلبية على الحصيلة الضريبة (2) (عسى بولخوخ، 2004، ص26) ومن التعريفات التي تطرقنا لها يمكن استخلاص العناصر المكونة للتهرب الضريبي وهي من مجمل التعاريف التي عرضنا نؤيد التعريف الثالث لانه من افضل على التعاريف الخرى و يوعبر عن المخالفات القانونية .

*-محاولة المكلف بالضريبة عدم الدفع الكلي او الدفع الجزء .

*-اتباع طرق مشروعة او غير مشروعة .

*-العبء الضريبي لا ينتقلالى طرف آخر .

*-حرمان الخزينة العمومية من حصيلة الضرائب .

واخيرا يمكننا اقتراح تعريف موحد للتهرب الضريبي وهو، ان يقوم المكلف بالضريبة من التخلص من عبئها كليا او جزئيا ، وذلك دون نقل عبئها على الغير ، باستعمال ثغرات قانونية تؤدي في النهاية الى حرمان الخزينة العمومية من ايراداتها ،التي ينتج التخلص من دفع الضريبة دون ان يكون هناك التهرب الضريبي هو عملية يقوم بها الممول بهدف تخفيض الضريبة عليه اما بصفة كلية او جزئية من خلال اخفاء كل او بعض عناصر المادة الخاضعة للضريبة فهي عملية غير قانونية تتحقق بمخالفة القواعد القانونية السائدة وينجم عنها اثار السلبية على الحصيلة الضريبة . (3) (عيسى بولخوخ، 2004، ص27) اما التجنب وهو التخلص المكلف من اداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي الذي ينتج عنه التخلص من دفع الضريبة .

ألفرع الثاني

أنواع التهرب الضريبي

يمكن نقسم التهرب الضريبي الى التهرب المشروع والتهرب غير المشروع او الغش الضريبي

أولا/ تجنب الضريبي المشروع :- وهو التخلص المكلف من اداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي الذي ينتج عنه التخلص من دفع الضريبة دون ان تكون هناك مخالفة النصوص القانونية ،قد يكون مقصودا من طرف المشرع لتحقيق بعض الغايات الاقتصادية والاجتماعية كأن تفرض الضريبة دخل على جميع الارباح الصناعية والتجارية ثم نستثنى منها ارباح بعض المؤسسات والمنصوص عنها في القانون تجنبا لاداء ضريبة الانتاج او التهرب من ضريبة الشركات ،ذلك عن طريق توزيع هذه الاخيرة على شكل هيئات للذين تربطهم بصاحب الشركة قرابة من الدرجة الاولى وهو على قيد الحياة حتى لاتخضع بعد وفاته تلك الاموال لضريبة الشركات (4) (قوريشي، 2014، ص403، وينكردا رشيد، 2017، ص12).

ثانيا/ التهرب غير المشروع أو الغش الضريبي :- هو تهرب مقصود من طرف المكلفين وذلك عن طريق مخالفتهم عمدا لإحكام القانون الجنائي قصدا منهم عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم إما بالإمتناع عن تقديم اي تصريح بأرباحه او تقديم تصريح ناقص او كاذب او اعداد سجلات وقيود مزيفة او الاستعانة ببعض القوانين التي تمنع الدوائر المالية للإطلاع على الحقيقة الارباح لإخفاء قسم منها (5) (بوعكازسميرة، 2015، ص25) .

1- التهرب المحلي :وهذا النوع يحدث في نطاق حدود الدولة الموجودة بها بحيث تكون أفعال التزوير التي يقوم بها المكلف لاتتعدى هذا الحدود إما استغلال الثغرات الموجودة في نظام الجبائي او بطريقة أساليب أخرى من التهرب عن طريق الامتناع سمي التجنب الضريبي يؤدي امتناع الفرد عن قيام بالتصرف المنشئ للضريبة حتى يتجنب دفعها كأن يرفض استيراد بعض السلع الاجنبية لتفادي الضرائب الجمركية ،أو يرفض استهلاك سائر يتجنب دفع الضريبة(69 بنكردا رشيد ،2017، ص12).

2- التهرب الدولي :- هذا الصورة من صور التهرب اذ يتمثل عمل على التخلص من دفع الضريبة في بلدها عن طريق التهرب غير القانوني للمداخيل والارباح التي من المفروض ان تخضع لضريبة البلد التي حققت فيه فعلا الى البلد آخر يتميز بضغطه الجبائي المنخفض (1) (بوعكاز سميرة، وبنكردا رشيد ن2015، ص13).

والفرق بين التهرب الضريبي والغش الضريبي:-

الغش الضريبي تتجه فيه ادارة المكلف نحو تخفيف او اسقاط العبء الضريبي ويسلك سبلا غير المشروعة تصل الى حد التدليس والاحتيال ويتوفر فيه العنصر المادي والعنصر المعنوي وهي حالة التهرب من الضريبة عن طريق انتهاك القانون .

اما التهرب الضريبي ادارة المكلف متجهة نحو تخفيف العبء الضريبي ويسلك سبلا مشروعة هدفه مشروعا ويتوفر فيه العنصر المادي -الحيل التدليسية والعنصر المعنوي (سؤ النية) حالة عامة (2) (بن كندا رشيد، 2017، ص13) .

ثانيا / اصاليب التهرب :-

لقد تنوعت الاساليب وتعددت الطرق امام المكلف للتخلص من الضريبة حيث يسعى لتحقيق ذلك بشتى الطرق المتاحة ، وكتمان النشاط كليا بحيث لا يصل عنه اية معلومات الى وزارة المالية وبالتالي لا يدفع اية ضرائب على الإطلاق ويعتبر هذا اكثر الوسائل أمانا ويشمل :-

*- جميع وكلاء الشركات الاجنبية الذين لايوثقون وكلائهم أصلا وهذا واحد من اكثر بنود التهرب .

*- عدد كبير من مصانع صغيرة ومكاتب تجارة وورش مقاولات نعمل بدون اي ترخيص ويبلغ حجم غير مرخص من هذه الاعمال والمنشأة بقدر حجم المرخص .

*- المدرسون الذين يقومون بدروس خصوصية في البيوت للآخرين ولا تعلم بهم وزارة المالية .

*- اخفاء ارقام الاعمال في جميع بيانات مكلفي ضرائب الارباح الحقيقية ، وهذا يحدث في النشاطات التي لاتكون الحكومة طرفا منها ولا تكون لها علاقة مباشرة بها .
*-زيادة النفقات والتكاليف على نحو وهمي حيث يتم زيادة تكاليف السلع والعمل وزيادة نفقات اجور العمال حتى تصبح الارباح الظاهرة قليلة وبالتالي نقل الضرائب المفروضة عليها .

*- تخفيض اسعار البيع للسلع وكذلك تزوير اوراق وفواتير الاستيراد حيث تظهر عدد المواد المستوردة قليلة من اجل التهرب من دفع الكمارك .

*- تنظيم اسماء كمستوردين للسلع المستوردة وليس لهم علاقة بالتجار والاستيراد من أجل التهرب من دفع الضريبة واخراج الذمة المالية للمستورد وتتم عبر الشركات .(3)عيسى بولوخ ، 2017، ص14) .

وهناك اشكال اخرى للتهرب الضريبي :-

التهرب الضريبي الناتج عن الصورية :- وهو ماتم تركيبة بمقتضى المادة 192 من قانون الجزائر العامة للضرائب من خلال مايلي (4) (بن كندا رشيد، 2017، ص14،)

تسليم او تقديم فواتير مزنفة او صورية :- تقديم تقييدات محاسبية التلاعب المحاسبي بما ان معظم التشريعات الضريبية قائمة على اساس الاقرار ، اي الزام المكلف بتقديم تصريح على ارباحه لمختلف الانشطة التي يمارسها وفي هذا الاطار فان المكلف يسعى دوما لادخال تغيرات ولو طفيفة على ملفه خاصة من الجانب المحاسبي ، التهرب الضريبي الناتج عن افتعال الحسر : ما هو إلا وجه من اوجه التخلص من اداء الضريبة زمن حالاته :-

التظاهر بالخسارة وهذا فقد يقوم الملزم بتقديم الاقرار الضريبي السنوي مصطنع من تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر او السجلات او الحسابات او المستندات الحقيقية (5) (بن كندا رشيد، 2017، ص15) . ومن كل ماتقدم تبين لنا بأن هناك فرق بين انواع التهرب الضريبي واشكال التهرب الضريبي التي عرضنا .

المطلب الثاني

أسباب التهرب الضريبي

يمكن إرجاع الأسباب التي تؤدي الى التهرب الضريبي وتفاقمها الى الاتي :-
(7)(عثمان، 2016، ص17)

1- ضعف الوعي الضريبي ، وانخفاض المستوى الاخلاقي فكلما انخفض المستوى الاخلاقي والوعي الضريبي السائدين في الدولة ، كان الدافع على التهرب الضريبي قويا.

2- طرق تحصيل الضريبة :- يلاحظ ان مجال اتساع التهرب من الضريبة ياخذ بالاتساع في الضرائب التي يتم تحصيلها عن طريق تقديم تصريح من الممول نفسه كالضريبة على ارباح المهن الصناعية والتجارية والضريبة على ارباح المهن الحرة ، ويقل هذا التهرب من الضرائب عندما يتم جباية الضريبة بطريقة الحجز عند المنبع كالضريبة على الرواتب والاجور .

3- إرتفاع معدلات الضريبة :- ان ارتفاع معدلات الضريبة ارتفاعا كبيرا يؤدي الى زيادة شعور المكلف بأن الضريبة تقطع جزء كبير من دخله ، الامر الذي يترتب عليه عدم كفاية ما يتبقى له لإشباع حاجاته الضرورية ، او ان الضريبة أصبحت بالنسبة للمنتج تشكل جزء كبير من تكاليف الإنتاج بحيث لايقوى على المنافسة ولايحقق الارباح المرجوة (1) (طوبال، 1945، ص39)

وبالتالي يدفع هذا الارتفاع بالمعدلات المكلفين الى التخلص من الضريبة كليا او جزئيا باي طريقة .

4- الاسباب التي تتعلق بالادارة الضريبة:- ان عدم توافر العناصر الفنية والادارية من ذوي الخبرة والكفاءة والتأهيل.

العلمي المناسب وقصور وسائل الادارة الضريبة في تحديد مطرح الضريبة ، وعدم وجود تنسيق مع الاجهزة الادارية الاخرى في الدولة وضعف الرقابة ، وضعف الاجور مرتبات واجور العاملين في قطاع الضرائب ، وتعدد الاجراءات الادارية ، كل ذلك يساعد على التهرب من الضريبة ، اصف الى ذلك فإن ضعف العقوبات الجزائية بحق التهرب من الضريبة يدفع الى التهرب من الضرائب (2)(فرحات، 2011، ص69)

5- والاسباب لها علاقة بالظروف الاقتصادية في الدولة ، ففي حالات الرخاء يقل التهرب الضريبي بسبب كثرة النقود وارتفاع زيادة الارباح –اما في حالات الكساد والازمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والطبيعية سوف يزداد التهرب الضريبي لان الضريبة تصبح عبئا كبيرا على المكلفين .

والاسباب الاقتصادية وهنا مستوى المعيشة والوضع الاقتصادي العام يفرض دورا في الالتزام بالضريبة ، فالوضع الاقتصادي الجيد ووفرة رؤوس الاموال تؤدي الى عدم التهرب الضريبي والعكس صحيح.(3) (فرحات ، 2011، ص69)

6-الاسباب الجزائية :-يساعد الجزاء الذي تفرضه الدولة على المتهرب من الضرائب على التقليل من التهرب الضريبي وعادة ما يوازن المكلف بين مبلغ الضريبة المترتب عليه

وبين الجزاء الذي سيتعرض له اذا ماتهرب من دفع الضريبة المستحقة اذا ماتم فضح امره ،فإذا كان الجزاء اكبر عدل عن التهرب والعكس صحيحة ، وقد لا يكون الجزاء ماديا فقط فقد يتعداه باستخدام طرقا اخرى تراها الدولة مناسبة مثل المنع والحرمان والتقييد .(4)(كاظم، بدون سنة الطبع ، ص42، والجعكي، 2015، ص64)

7- الاسباب السياسية للتهرب بالضريبي – تلعب السياسة التي تتبعها الدولة دورا هاما في التهرب الضريبي فإذا اتفقت الدولة حصيلة الضرائب التي تجبها في وجوه نافعة فان الافراد يشعرون ان مايدفعون يعود عليهم بالفائدة وبالتالي يقل تهربهم من الضرائب المفروضة –اما مصدرالدخل ان التهرب في الضرائب على الدخل الناتجة عن جهد او عمل الشخص المكلف يزداد عن الضرائب على الخول الناتجة دون جهد او عمل او توقع من المعول كالضرائب على اليا نصيب والضرائب على التركات وان التهرب في الضرائب على المنقولات ايسر من الضرائب على العقارات (5) (فرحات، 2011، ص70، وكاظم ص42) .

المبحث الثاني

طرق التهرب الضريبي وأثارها وسبل معالجتها واعفاءات الضريبة في اقليم كوردستان:-
تكمن من وراء التهرب الضريبي العديد من الطرق وله العديد من الاعفاءات وستتناول في هذا المبحث طرق التهرب الضريبي في المطلب الاول والاعفاءات الضريبة في المطلب الثاني وفي المطلب الثالث نتطرقعن مكافحة التهرب

المطلب الاول

طرق التهرب الضريبي

ونقسم هذا المطلب على الفرعين نتطرق في الفرع الاول عن اهم الطرق التهرب الضريبي ، اما في الفرع الثاني نتطرق الى الاعفاءات من الضريبة في اقليم كوردستان

الفرع الاول

اهم الطرق التهرب الضريبي

من اهم الطرق التهرب الضريبي :-

1-الكتمان الكلي للنشاط الاقتصادي ،بحيث لا يصل عنه اية معلومات الى وزارة المالية وبالتالي لا يتم دفع اية ضرائب على الاطلاق ،ويعتبر الكتمان أكثر الوسائل أمانا ويساعد على ذلك وجود القطاع غير المنظم (اقتصاد الظل) المتمثل في وجود عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية التي تعمل بدون ترخيص وبالتالي هي لاتسدد الضريبة وقد تشمل

انشطة صناعية ، حرفية ، خدمية ، وتعليمية ...الخ، وبشكل عام يشمل التهرب كل من يمارس نشاط يحقق له دخل دون ان يعلم عنه في الدوائر المالية ولا يدفع عنه اية الضرائب .
(كاظم، بدون سنة طبع ، ص51، (1)-

2- اخفاء أرقام الاهمال المقصود اخفاء الذمة المالية للمستورد الحقيقي . في جميع بيانات مكلفي ضرائب الارباح الحقيقية ، وهذا يحدث في النشاطات التي لاتكون الحكومة طرفا فيها او لاتكون لها علاقة مباشرة بها.

3-زيادة النفقات وتقليل الايرادات ، حيث تضخم التكاليف على نحو وهمي من خلال زيادة تكاليف السلع والعمل وزيادة نفقات أجور العمال حتى تصبح الارباح الظاهرة قليلة وبالتالي تقل الضرائب المفروضة عليها .

4-تخفيض اسعار البيع للسلع والخدمات وكذلك تزوير أوراق وفواتير الاستيراد حيث تظهر عدد المواد المستوردة قليلة من اجل التهرب من دفع الرسوم الجمركية . (2) (كاظم ، بدون سنة طبع، ص52) .

5-تنظيم اجازات إستيراد السلع باسماء مختلفة قد يكون ليس لهم علاقة بالتجارة والاسيراد من اجل التهرب من دفع الضريبة ، وبالتالي اخفاء الذمة المالية للمستورد الحقيقي.

6-عدم سداد ضريبة دخل العاملين في المصانع والشركات (ضريبة الرواتب والاجور) بهدف تقليل التكلفة على اصحاب العمل وعدم تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية وبالتالي يصبح التهرب الضريبي وتأميني بان واحد.

7-تأخر المكلفون بدفع الضريبة لعدة سنوات من اجل استخدام مبلغ الضريبة في فترة التأخير كربح وانتظارهم صدور مراسيم او قرارات عفو عن الغرامات والفوائد.(3)(كاظم، ص51)،

ويمكن إجمال طرق التهرب الضريبي بالاتي :-

1- عن طريق المعاملات المحاسبية :-تتعدد طرق التهرب الضريبي والتي تمتد من التخفيض التافة لمبلغ المبيعات او الاستيراد دون تصريح الى اهمال تسجيل الأيرادات محاسبيا مدورا بتضخم الأعباء القابلة للخصم.(1)(د. سوزي، 2006، ص52)

أ- تخفيض الايرادات :-تعد الطريقة الاحسن والاكثر إستعمالا التي من خلالها يعتمد المكلف على

تخفيض الوعاء الضريبي والتخلص من دفعها كلياً يتجسد هذا التخفيض في البيع دون فواتير اي البيع نقدا ولا يترك اثر العملية ، هذه الطريقة تمكنه من اخفاء جزء كبير من رقم اعماله وكذلك تسجيل قيمة العمليات باقل من قيمتها الحقيقية وهذا بعد الاتفاق المبرم مع الزبون .

ب - تخفيض التكاليف :- للمكلف حق الخصم لبعض التكاليف والاعباء من الربح الخاضع الضريبة وهذا وفقا لبعض الشروط منها (ان تكون موضوعة في صالح نشاط المؤسسة) وان تكون لها علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة ن وان تتصل باعباء فعلية مرفقة بمبررات ووثائق رسمية ، وان تكون في حدود السقف الذي حدده القانون . (2) (كاظم، بدون سنة طبع، ص55).

وهذه الرخصة تجعل المكلف يسرع الى الرفع من نسبة التكاليف والاعباء ويحاول دوما تضخيم أعبائه بكل الوسائل والطرق التهرب المشروع يمكن تسمية يتجنب الضريبي (3) (فرحات، 2001، ص67،).

2- التهرب عن طريق عمليات مادية وقانونية :- يعتمد هذا النوع من التهرب على ممارسة عمليات وهمية للحصول على محاسبة دون فواتير كما يمارس المكلف عدة نشاطات دون اعلام الادارة الجبائية وهذا باخفاء جزء من البضاعة هذا ليتم بيعها في السوق . أ- التهرب عن طريق عمليات القانونية :- ويقصد به خلق وضعية قانونية تظهر مخالفة الوضعية الحقيقية ، ب- التهرب عن طريق عمليات المادية :- يتمثل في اخفاء السلع او مواد اولية التي في الواقع خاضعة للضريبة سواء كان هنا الاخفاء جزئي او كلي . ،،، الاخفاء الجزئي :- يتمثل في اخفاء جزء من املاكه او جزء من المخزونات التي هي في الواقع تغضع للضريبة ليعاد بيعها بعد ذلك في السوق السوداء .

،،، الاخفاء الكلي :- يقوم اصحاب المشاريع بإنشاء مصانع صغيرة في المناطق الريفية ليصعب الوصول اليها وبالتالي الانتاج المحصل عليه منها يباع دون فواتير بعيد عن كالمراقبة وهكذا تحرم خزينة الدولة من ايرادات مالية لتمويل مشاريعها.

ج- التهرب عن طريق التلاعب في تصنيف الحالات القانونية :- تصنيف مبيعات خاصة للضريبة الى مبيعات معفية ن وتوزيع الشركة لارباحها على المساهمين بشكل الرواتب وأجور لينخفض بذلك معدل الضريبة حينما يتعلق بالرواتب والاجور . (1) (كاظم، ص54-55) .

الاعفاءات الضريبية في إقليم كوردستان

بعد إنتفاضة شعب كوردستان العراق في أزار عام 1991 حدثت تغييرات كبيرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاداري ، ومن ضمن هذه التغييرات في الايرات العامة ، لان هذه المساحة المعروفة بأقليم كوردستان العراق -انقطعت كليا من الدولة العراقية بعد احداث الانتفاضة واصبحت مستقلة تماما، فإن حكومة اقليم كوردستان اخذت تعتمد المصدر يتمثل بالضرائب عدا الثروات الطبيعية بكل شقيها المباشرة وغير المباشرة . (1)(شليمر ، 1999 ن ص80)، لذلك من خلال هذا الفرع نحاول التطرق الى هذه التغييرات والتعديلات فقط ، وسنتناول مدى كفاية هذه التعديلات وانسجامها مع الوضع الحالي وبقدر تعلق الامر

بموضوع الضريبة وذلك من نقاط التالية :-

أولا/ الاعفاءات من الضرائب المباشرة :-

سوف نتناول مباشرة موضوع الاعفاءات من الضرائب المباشرة في اقليم كوردستان العراق من خلال الاعفاءات في قانون ضريبة الدخل ، والاعفاءات في قانون ضريبة العقار

1-الاعفاءات في قانون ضريبة الدخل :- ومن خلال هذانحاول التعريف على معظم التعديلات التي طرأت في مجال قانون ضريبة الدخل ولكن في الوقت نفسه تؤثر على اعفاءات الضريبة، فمثلا أضيفت الفقرة (14) من المادة الاولى من قانون ضريبة الدخل العراقي رقم 113 لسنة 1982 على انه يعد المواطن من ابناء اقليم كوردستان ن الساكن خارج العراق كمقيم لإغراض هذا القانون (اي قانون ضريبة الدخل) ويعامل معاملة الفرد المقيم في العراق على ان يستثنى من الاعفاءات الواردة في الفقرة 20 من المادة السابعة المذكور ، واطيفت هذه الفقرة الى المادة الاولى من قانون ضريبة الدخل بموجب قرار مجلس الوزراء الاقليم رقم 72 في 2000/6/4 ، وهذه الفقرة تدل على محاولة تفاعل نصوص القانون مع التغييرات السريعة التي حصلت في اقليم كوردستان ، ففي فالتى ورد فيها هذا التعديل كان اقليم كوردستان يتعرض الى موجة كبيرة للهجرة الجماعية الى خارج الاقليم عليه جاءت هذه الاضافة كضرورة قانونية ملحة . (2) (ريبين سلام، 2008، ص82) . وذهب المشرع في اقليم كوردستان العراق الى اضافة فقرتي (27، 28) للمادة السابعة من قانون ضريبة الدخل والخاصة بالاعفاءات بموجب قرارات رئاسة اقليم كوردستان رقم 23 في سنة 2007.

2- الاعفاءات في قانون ضريبة العقار، بعد تأسيس حكومة اقليم كوردستان في 1992 كان هناك مؤسسات بلا ايدارة وفارغة من جبهة . (3) (نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية (وقائع كوردستان) عدد 72 الصادر في 26 /12 /2007. ، ،)
وفارغة من جهة – ومن جهة ثانية كانت معظم سكان الاقليم من محدود ي الدخل ، وظل هذه الظروف فان الوسيلة الوحيدة المتبقية تحت ايدي الحكومة اقليم كانت القوانين الضريبة ، لذلك استمر تنفيذ القوانين الضريبة العراقية في هذه الفترة لغرض تمويل الايرادات العامة بغض النظر عن مدى تحقيق هذه القوانين للاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وانسجامها مع الادارة الجديدة ، ومن هذه القوانين هو قانون الضريبة العقار فعند بداية تأسيس حكومة الاقليم استمر تنفيذ قانون ضريبة العقار العراقية رقم 162 لسنة 1959 كما هو ولم يراع تراجع المستوى المعاشي للافراد في الاقليم على الرغم من تعديل الاجر النقدي الذي لم يواكب التراجع في القوة الشرائية للعملة كنتيجة لارتفاع المستوى العام للاسعار ، وتراجع الدخل الحقيقي لهم ، وللتأكيد على ذلك بقى مبلغ السماح القانوني الممنوح للمكلف على حالة من دون تغير .(3) (البرواري، 2004، ص60) ، وبعد استقرار حكومة اقليم كوردستان قام باجراء تعديلات من القوانين المختلفة بما فيها قانون ضريبة العقار وذلك بغية مواكبة المتغيرات كما هو مبين في الاسباب الموجبة لاصدار القرار رقم 32 لسنة 2007 من قبلرئاسة الاقليم كوردستان الى جانب التلائم مع التطورات ، (4) (ريبين ، 2008، ص87) وبعد ذلك تطرق المشرع في الاقليم كوردستان العراق الى الضريبة الاساسية والتي مقدارها 10% من الايراد السنوي لجميع العقارات وهذا طبقا بعد تخفيض نسبة 10% من الايراد السنوي .
وذهب التعديل الجديد في اقليم كوردستان العراق الى تحديد الشروط الاتية لتمتع المكلف بهذا الاعفاء بحيث استنتجنا هذه الشروط من خلال النص التشريعي :- 1- يشمل هذا الاعفاء الابنية السكنية والتجارية ، شريطة ان تكون اكثر من ثلاثة طوابق ماعدا الطابق الارضي .

2- تعفى هذه البنائات عن الضريبة الاساسية لمدة سبع سنوات من تاريخ اكمال تشييدها الذي تعينه اللجنة التقديرية ،

نلاحظ هذا القرار يتسم بالشفافية والوضوح وايضا نتجلى فيه غاية المشرع المتمثلة

أ- تشجيع حملة الاعمار في اقليم كوردستان العراق ..

ب- تشجيع البناء الافقي لغرض استغلال المساحات باكمل الوجه ...

ثانيا/ الإعفاءات من الضرائب غير المباشرة :-

تعد الضرائب غير المباشرة في اقليم كوردستان العراق من اهم انواع الضرائب من حيث حصيلتها السنوية ،حيث تساهم بنسبة 97% من اجمالي الضرائب وبنسبة 84% بالقياس الى إيرادات الموازنة العامة للاقليم خلال فترة 1992—1998، (1) (شليمر، 1999،ص28) وتشمل الضرائب غير المباشرة في الاقليم الضرائب الكمركية من جهة والضرائب الانتاجية من جهة الاخرى ، لذلك سنتناولدراسة الاعفاءات في الضرائب غير المباشرة في اقليم كوردستان خلال نقتطين التالية :-

أولا/ الاعفاءات من الضرائب الكمركية .

ثانيا/ الاعفاءات من الضرائب الانتاجية .

أولا/ الإعفاءات من الضرائب الكمركية :- تعد الضرائب الكمركية في اقليم كوردستان من اهم انواع الضرائب غير المباشرة ، لانها تمثل المصدر الرئيسي في تمويل الخزينة العامة ، وخاصة اقليم كوردستان من الدول النامية .(2) (ريبين، 2008، ص95) . وهذايعني الاعتماد على الواردات وبالتالي ابراز أهمية الضرائب الكمركية يتم تنظيم احكام هذه الضريبة عن طريق قانون :-

أولا/ قانون الكمارك الذي يختص ببيان الاحكام العامة لفرض وتطبيق الضريبة .

ثانيا/قانون التعريف الكمركية الذي يختص ببيان اقسام السلع المختلفة وطبيعة الضريبة المفروضة عليها وما اذا كانت قيمته او نوعية ، بالنسبة للقانون الكمارك فإنالقانون رقم 23 لسنة 1984 ينظم أحكام هذه الضريبة في العراق وفي اقليم كوردستان أيضا.(3) (الوقائع العراقية ،العدد 2985، بتاريخ 19/3/1984)

أما بالنسبة لقانون التعريف الكمركية ، فالقانون الساري المفعول في العراق هو قانون رقم 77 لسنة 1955 وتعديلاته ، ولكن الغى هذا القانون بقرار من المجلس الوطني الكوردستاني رقم 21 لسنة 1993 ، وحل محل قانون التعريف الكمركية القديمة للحكومة العراقية.

وان أول مرحلة من مراحل تجميع إيرادات الكمارك بدأت بتاريخ 1982/7/18 وذلك عملا بقانون التعريفة الكمركية القديمة لحين صدور القانون الجديد في 1993/12/26.(3) (محمد خوشناو، 1999، ص46)

ووفقا للقوانين الخاصة في الاقليم هناك عدة اعفاءات كمركية مقررّة للمشاريع الاستثمارية فمثلا في قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 تحديد في المادة الخامسة منه

، اعفيت كافة الاجهزة والاعراض الضرورية للمشروع الاستثماري عند دخولها للاقليم من الضريبة الكمركية . (4) (انظر المادة 51 من قانون الاستثمار في اقليم كوردستان العراق رقم 4 لسنة 2006 .

ثانيا- ألعفاءاتمن الضرائب الانتاجية:-

تفرض هذه الضريبة على مواد استهلاكية دائمة الاستعمال وذلك بموجب قوانين خاصة اي لايوجد قانون معين تحكم الضرائب الانتاجية على وجه الاستغلال وانما علينا ان نبحث عن الاعفاءات الضريبة الانتاجية من خلال القوانين الخاصة التي تعفي المنتجات المحلية من الضريبة ، ولكن بعد تأسيس حكومة اقليم كوردستان صدرت عدة قوانين خاصة تتعلق بفرض الضريبة على الانتاج المحلي من جهة واعفاء مجموعة ثابتة من المنتجات المحلية من ضريبة ، ومن ابرز هذه القوانين هو قانون الاستثمار في اقليم كوردستان العراق رقم (4) لسنة 2006 حين اعفيت بموجب هذا القانون المشاريع الاستثمارية من جميع الضرائب والرسوم الغير كمركية لمدة عشر سنوات من يوم البدء بتقديم الخدمات او الاستثمار الفعلي .

لعل هذا الاعفاء يشجع المستثمر المحلي على استثمار رأس ماله وبعد نقطة ايجابية ومشجعة للمستثمر الاجنبي ايضا لانه يشمل الاجنبي والمحلي على حد سواء .(5) (انظر الفقرة الاولى من المادة الخامسة لقانون الاستثمار في اقليم كوردستان العراق رقم 4 لسنة 2006).

والى جانب هذا الاعفاء ، ذهب المشرع في اقليم كوردستان العراق من خلال النصوص الواردة في نفس القانون الى تشجيع الاستثمار والانتاج المحلي عن طريق الاعفاءات الكمركية المقررة للمواد الانتاجية والتي تم التطرق اليها في الفرع السابق.(6) (ريبين سلام، 2008، ص99) كما ان تحديد مفهوم وظيفة التهرب الضريبي متعلقة بالكيفية التي يتم من خلالها التخلص من دفع المستحقات الجبائية عن طريق ما يصطلح عليه بالتهرب او الغش الضريبي والذي يعتبر تحايل ملموس وتحدي يواجه الخزينة العامة وذلك باستعمال فحوات وثغرات قد تكون مشروعة لتنطوي على مخالفة قانونية وقد تسلك سبل غير مشروعة تنطوي على التحايل والتدليس ومخالفة القوانين الضريبة .

المطلب الثاني

اثار التهرب الضريبي

إن النظام الضريبي في المجتمعات الحديثة مطالب بتحقيق أهداف مالية وإقتصادية ، واجتماعية ، ووجود تهرب ضريبي يخل كلية بقدرة أي نظام ضريبي على تحقيق هذا الاهداف .(1) (موسى، 2011، ص161)

ولاشك ان التهرب الضريبي اثاره السلبية على الدولة ومستوى الخدمات التي تقدمها لان الضرائب كما هو معلوم تمثيل الايراد الاول والاساس لمعظم الدول في العالم ، وسنتناول هذا المطلب الاثار المترتبة على هذه الظاهرة في فرعين اثنين ، الفرع الاول: الاثار المالية للتهرب الضريبي .الفرع الثاني :الاثار الاجتماعية.

الفرع الاول :-

الآثار المالية للتهرب الضريبي

الضريبة تعد أهم الايرادات في تمويل النفقات العامة ، فإن النتيجة الاولى لظاهرة التهرب الضريبي هي الاضرار بموارد الخزانة العامة للدولة ، حيث انها اخفض من الايرادات الضريبة وهذا النقص من شأنه ان يؤدي الى عجز في موازنة الدولة ، وقد تلجأ الدولة الى زيادة الضرائب لسد ذلك العجز في ميزانيتها ، الامر الذي يزيد من الاعباء الضريبة على الممولين الذين اوفوا بالتزاماتهم الضريبة .(1) (انور علي محمد، 2015، ص88).والاضرار بالخزانة العامة ، حيث نقل حصيلة الضرائب وهذا سيؤدي الى عجز الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها العامة ، الامر الذي يدفع الدولة الى العمل على تدبير موارد جديدة عن طريق فرض ضرائب جديدة أوزيادة معدلات الضريبة وهذا ما يؤدي الى زيادة العبء على الممولين الشرفاء الذين لم يتهربوا من دفع الضريبة ، كما ان نقص الحصيلة الضريبة نتيجة التهرب الضريبي قد يدفع الحكومة الى الاقتراض أو لإصدار النقدي الجديد مما ينتج عنه التضخم وارتفاع ميثوى الاسعار مع مايصاحب ذلك من ضغوط سياسية إذا اعتمدت الدولة على القروض الخارجية .(2) (مصطفى حسن، 1999، ص446).

ب-زيادة النفقات العامة التي تتحملها الدولة في سبيل مكافحة التهرب الضريبي .ت- يؤدي التهرب الضريبي في نوع معين من الانشطة الاقتصادية الى اجتذاب الافراد وعناصر الانتاج الى هذه الانشطة حتى وان كانت هذه الانشطة ضعيفة الانتاجية ، مما ينعكس بشكل سلبي على الاقتصاد القومي ،

ث- التهرب الضريبي يؤدي الى الاخلال بشروط المنافسة بين المشروعات ، حيث تصبح المشروعات التي تتهرب من الضريبة أكثر قدرة على السيطرة على السوق من المشروعات التي تلتزم يدفع الضرائب .

ج-إن زيادة حجم الكتلة النقدية لدى المتعربين من الضرائب يدفعهم الى زيادة الانفاق الاستهلاكي ولاسيما على شراء السلع الاجنبية مما يهدد الصناعة الوطنية ، إضافة الى ذلك فإن زيادة الانفاق الاستهلاكي نتيجة التهرب الضريبي من قبل المكلفين بها يؤدي الى ارتفاع الاسعار وزيادة التضخم الذي سينعكس إنخفاضاً في القوة الشرائية للنقود.

ح- يؤدي التهرب الضريبي الى الوقوع في دائرة الارتباك كنتيجة لما يؤدي اليه من الاخلال بتوازن الموازنة العامة للدولة، (3) (د،احمد ماهر،1980، ص225)، وهو ما يدفع الدولة الى المحاولة تدبير موارد جديدة لمواجهة هذا العجز، كفرض الضرائب جديدة ، أو زيادة أسعار الضرائب الخالية ، وهذا يؤدي بدوره الى الاخلال بالعدالة الضريبية، وكذلك اللجوء الى الاصدار النقدي او الاقتراض من الخارج ، مما يؤدي الى حدوث فجوة تضخمية نتيجة لتدهور القيمة الحقيقية للنقود وارتفاع الاسعار ، مما يسبب إخلالاً بالعدالة الضريبية والولة قد تتحمل في سبيل مكافحة التهرب الكثير من النفقات العامة بدلا من توجيهها الى تحقيق المزيد من الخدمات العامة والمشروعات التي تعود بالنفع على مجموع المواطنين .(4) (مصطفى حسني،1999،ص446) .

أُفرع الثاني

الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي

تستند الضريبة كتضحية مالية من الممول بدون مقابل مباشر ، على فكرة التكامل الاجتماعي بين افراد المجتمع ، لذلك فإن تهرب فئة من هذا المجتمع من المشاركة المالية بما يعود بالنفع العام ليضعف روابط التضامن الاجتماعي بين افراد المجتمع الواحد، ولهذا فإن انتشار ظاهرة التهرب الضريبي يعود الى نتائج اجتماعية، -مثل انتشار الفساد والرشوة ، واستغلال النقود ، وانحلال الاخلاق ، وتفكك تكفل المجتمع وهذا بدوره يضعف الشعور والانتماء للدولة ،(1)(انور علي ، 2015، ص89) .

والتهرب الضريبي بما يؤدي اليه من تضخم وارتفاع في الاسعار يقود الى اختلال في التوازن الاجتماعي بين افراد المجتمع ، نظرا لما يسببه التضخم من تدهور في المستوى المعيشي لأصحاب الدخل المحدودة والذين يمثلون السواد الاعظم من ابناء الدول النامية (3) (نوزاد وناجي سامي، 2003، ص144).

لكل ماتقدم توصلنا الى ماياتي :-

- 1-انخفاض حجم الايرادات العامة التي تجنّبها الدولة من المكلفين وبالتالي تنخفض الاستثمارات التي تنفيذهها وكذلك النفقات مما يؤدي التذي قطاع الخدمات .
- 2-رفع سعر الضريبة المفروضة وفرض ضريبة جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتيجة التهرب .
- 3-اضطرابالحكومة الى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء الى القروض الداخلية والخارجية وهذا يوقعها في مأزق يتمثل في عملية سداد القروض ودفع الفوائد المترتبة .
- 4-عدم تحقيق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفون ولا يدفعها آخرون.(4) (محمد سعيد وهبة ،2010، ص42).

المطلب الثاني

مكافحة التهرب الضريبي

هناك العديد من الوسائل والطرق لمكافحة التهرب الضريبي وسنتناول في هذا المطلب وفي الفرع الاول عن وسائل مكافحة التهرب الضريبي وفي الفرع الثاني عن الشفافية الضريبة.

الفرع الاول

وسائل مكافحة التهرب الضريبي

إذا كان التهرب الضريبي يرجع لعوامل أخلاقية وسياسية وإقتصادية وفنية فينبغي معالجة هذه العوامل على نحو يكفل مكافحة التهرب الضريبي وذلك على نحو التالي :-

- 1-تنمية الوعي الاخلاقي :- اذاكان ضعف المستوى الاخلاقي للأفراد تجاه الإلتزام الضريبي هو احد اسباب التهرب فينبغي ان يتم معالجة ذلك عن طريق تنمية الوعي والاحساس لدى الافراد بأن دفع الضرائب هو التزام أخلاقي قبل ان تكون إلتزاما قانونيا ، لان فيه التعبير الحقيقي عن التضامن الاجتماعي بين افراد المجتمع .(1) (الوهبة ،2010، ص26).
- 2-ضرورة توافر الجزاءات الضريبية المناسبة على التهرب الضريبي :-من العوامل التي تساعد على شيوع التهرب الضريبي عدم وجود العقوبات الكافية على هذه الجريمة او توجد عقوبات ولكنها غير رادعة لذلك ينبغي تقرير العقوبات الكافية والرادعة على التهرب الضريبي .(2) (الوهبة ،2010، ص27).

3- من ناحية الفنية :- ينبغي صياغة القوانين الضريبية على نحو سليم بطريقة محكمة بحيث لاتوجد الثغرات القانونية التي تفتح الباب أمام التهرب كذلك يجب تدريب العناصر تدريباً كافياً للعمل في المجال الضريبي على نحو يكفل لها الوقوف على أحداث الاساليب والوسائل الفنية المستخدمة في العقل الضريبي .(3) (كاظم ، بدون سنة الطبع، ص57) . وكذلك ينبغي تمكين موظفي مؤسسة الضرائب من الإطلاع على مايردون الإطلاع عليه من الوثائق والاوراق التي تساعد على ربط الضريبة على الوجه للصحيح.

4- من ناحية الاقتصادية :- يجب ان تعمل الحكومات جاهدة على توجيه الحصيلة الضريبية الى الواجهة المفيدة للمجتمع وعليها كذلك أن يشعر افراد المجتمع بان قيامهم بدفع الضريبة له فوائد المحسوسة لكل منه .(4) (صالح كاظم، دون سنة طبع، ص57).

5- من الناحية السياسية :- ينبغي ان تحرص الحكومات على تطبيق النظام الضريبي على نحو عادل بحيث لا يكون شديد الوطأة على بعض الطبقات وسهلاً وميسوراً على طبقات اخرى .

كذلك يجب ضمان الاستقرار السياسي والعمل على عدم كثرة التعديلات الضريبية وذلك حتى يتحقق الاستقرار في النظام الضريبي وكذلك للعاملين فيه. وكتمان النشاط كليا بحيث لا يصل عنه اية معلومات الى وزارة المالية وبالتالي لا يدفع اية ضرائب على الإطلاق ، ويعتبر هذا اكثر الوسائل اماناً ويشمل:- جميع وكلاء الشركات الاجنبية الذين لا يوثقون وكالاتهم أصلاً، وهذا واحد من اكثر بنود التهرب ، وعدد كبير من مصانع صغيرة ومكاتب تجارة وورش مقاولات تعمل بدون اي ترخيص ويبلغ حجم غير المرخص من هذه الاعمال والمنشآت بقدر حجم المرخص. (5) (الوهبة ، 2010، ص27) .

الفرع الثاني

الشفافية الضريبية

ان التعريف الشفافية الضريبية يعني الاسلوب او الطريقة التي يمكن من خلالها عرض القوانين والانظمة والتعليمات الضريبية على المكلفين وذلك من شأنه ان يؤدي الى زيادة قدراتهم في معرفة مقدار الضريبة المفروضة على دخولهم. (1) (الكعبي، على الموقع الالكتروني)،

وبالتالي فإن للشفافية الضريبية اهداف ومباديء وهي كما يلي :- (2) 0كاظم، دون سنة طبع، ص 49)

- 1- اهداف الشفافية الضريبية :- تتمثل اهداف الشفافية الضريبية ب:-
أ- أنها وسيلة ناجحة للحد من الفساد الاداري ن ان عملية وصول التعليمات الضريبية الى المكلف تساعد في الحد من الفساد الاداري حيث ان موظف السلطة المالية لا يستطيع ان يتلاعب بمقدار الضريبة اذا كان المكلف على اطلاع بالقوانين والتعليمات .
ب- تخفض كلفة فرض الضريبة ويكون خلال خفض الكلف الناجمة عن اعتراض المكلف على الضريبة المفروضة والاجراءات الادارية الاخرى.
ج- تساعد على تطبيق مبادئ المساواة .
د- زيادة وعي المكلف ضريبيا.

يتمحور مفهوم الشفافية الضريبية حول كيفية توفير البيئة المناسبة التي تسمح للمكلف من الاطلاع على القوانين والانظمة والتعليمات واجراءات التحاسب وكل مايتعلق بعملية تقدير واستقطاع الضريبة وذلك عن طريق وسائل النشر المتعددة التي تقوم بها الهيئة التي تتعلق بالضريبة الواجبة على ممارسة نشاط معين ، حيث انهم الصعوبة على المكلف تفسير القانون الضريبي وذلك لوجود تعليمات ترافق القانون تقوم بشرح القاعدة القانونية مما ينجم عنه عدم مقدرة المكلف من التعرف على اليات تطبيق القانون الضريبي .

- هـ- تطبيق مبادئ أساس من المباديء التي بينت عليها الضرائب وهو العدالة الضريبية
و- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي ثقة المكلف بالضريبة .
ز- تساعد على جلب الاستثمارات الخارجية والداخلية . (3) (كاظم، بدون سنة طبع، ص 50) .
*- مبادئ تطبيق الشفافية الضريبية :-

إن من المباديء التي تساعد في إرساء مفهوم الشفافية في الهيئة هي مشاركة المواطنين في صياغة القرارات الضريبية ، حيث تحتاج المواطنون الى اليات يمكن من خلالها ان يؤثروا في إحداث التغيير ويصنعوا الحكام والمسؤولين الحكوميين في موضوع المساواة بصورة منتظمة ، واهمية هذا الاجراء تبرز من خلال اخذ رأي المواطنين وتشجيعهم على المشاركة الفعلية في صنع القرارات الضريبية لإعطاء الشرعية لها وتشجيع الشفافية لمنع التهرب الضريبي . (4) (صالح حسن كاظم ، المصدر السابق ، ص 51).

أخاتمة

من خلال كل ماتقدم تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات
الآتية :-

أولاً/ :- الاستنتاجات :-

- 1-ان التهرب الضريبي ظاهرة مركبة ذات مظاهرعدة وطرق متشعبة ، فهي تضم كل مظاهر السلوك الهادفة الى التخلص من الالتزام ومن ثم فهي تشمل أنشطة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي والتحايل الضريبي .
- 2-تبين من خلال البحث إن قرار التهرب من الضريبة يتوقف على معدل الضريبة بالاضافة الى معدل الضريبة بالاضافة الى معدل العقوبة المقررة ،في حالة اكتشاف تلك الجريمة .
- 3-تعد الضريبة من اهم وابرزالمصادر المتاحة بيد الدولة الحديثة لتمويل الايرادات العامة مقارنة بالمصادر الاخرى مثل املاك الدولة العامة –القروض الرسوم والاصدار النقدي الجديد
- 5-ان التهرب الضريبي اثار سيئة جدا على التنمية خصوصا وان ضرائب تعد وسيلة رئيسية لتحقيق التنمية ،كما ان التهرب الضريبي تاثير كبير على اقتصاد الدول التي تكون عرضه له.
- 6-يعود الاساس القانوني لغرض الضريبة على افراد المجتمع عند الفكر المالي الحديث الى فكرة التضامن الاجتماعي .
- 7- تبرز أهمية الضرائب من خلال الاهداف التي تسعى الى تحقيقها ،والتي تتمثل في الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

ثانيا/:-المقترحات

- من خلال الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة ،يمكن تقديم بعض المقترحات بغية تلافي المعوقات التي تواجه القوانين الضريبية :-
- 1-تسهيل إجراءات فرض الضريبة على المكلفين لتحفيزهم على مراجعة دوائر الضريبة لغرض تقديم التقارير عن نشاطهم خلال مدة التحاسب .
 - 2-يجب ان تتميز القوانين والاجراءات الضريبية بالوضوح والشفافية لغرض تقوية الرقابة الخارجية (الشعبية ، منظمات المجتمع المدني _..الخ)

3- بما ان المشرع في إقليم كوردستان- العراق بالغ في اقرار الاعفاءات الضريبة ، خصوصا في قانون ضريبة الدخل الساري المفعول فمن هنا تأتي ضرورة الغاء القانون الجديد بالكامل واصدار قانون جديد تراعي فيه كافة التعديلات التي اجريت على القانون القديم

4- نقترح إعتماد نظام تقاسم الضرائب بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كوردستان كأحد أنظمة تقاسم الثروات والعوائد في النظم الفدرالية المتبعة في العالم .
5- الاستفادة من التطور الفني المعتمد في النظم الضريبية في الدول المتقدمة اقتصاديا، فيما يتعلق بتحديد وعاء الضريبة وتقدير المبلغ الضريبي وعمليات الربط والتحصيل بغية التوصل الى حقيقة وعاء وتحصيل الدين الضريبي بالكامل من ظاهرة التهرب الضريبي

المصادر:

- ابن منظور جمال بن مكرم ، لسان العرب ، بيروت ن لبنان، ط3، 1994.
- أ.م.عبدالستار حمد-انجاد تقييم النظام الضريبي العراقي بين الواقع والطموح كلية القانون جامعة كركوك بدون سنة طبع.
- أنور على محمد الجعكي -آليات مكافحة التهرب الضريبي _دراسة مقارنة وتطبيقه على ليبيا، 2015.
- د ، احمد ماهر عبد الحميد، التهرب الضريبي في القانون المصري ، دراسة مقارنة ن رسالة دكتوراه _1980.
- بن كرده رشيد ، اثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية ن الجزائر ، 2017،
- بوعكاز سميرة ، مساهمة فعالية الجبائي في الحد من التهرب الضريبي ، اطروحة دكتوراه ن الجزائر ، 2014.
- د، جبار محمد على الكعبي، وياسر عمار عبد الحميد، شفافية الضريبة وأفاق تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب ، الموقع الالكتروني .
- د، حسن عواضة ، ود،عبد الوؤف قطيس، المالية العامة (الموازنة الضرائب، الرسوم) بيروت 1995،
- د، حامد عبد المجيد نزار ، مبادئ المالية العامة-مركز الاسكندرية للكتاب ،مصر ،دون التاريخ،
- د، فوزت فرحات -المالية العامة _والتشريع الضريبي العام -مؤسسة ،بيروت ،لبنان ، 1977.
- قوريشي حفظة شوارفية سعاد، تقرير تربص حول التهرب الضريبي ، رسالة ماجستير، الجزائر 2014.

- صالح حسن كاظم – مكافحة التهرب الضريبي ضرورة ملحة في الحد من الفساد ، بغداد ، بدون سنة طبع.
- صباح صابر محمد خوشناو، دور الضرائب الكمركية في تنشيط حركة التجارة في اقليم كوردستان العراق - رسالة ماجستير – دهوك – 1999.
- د، علاء حسن موسى الجبوري، تحليل اتجاهات السياسة للضريبة في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية ، للسنوات 1990—2010.
- عيسى بولخوخ-، الرقابة الجبائية ، كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي ، جامعة بائنة، 2004.
- عادل احمد حشيش ، اساسيات المالية العامة – دار النهضة العربية- بيروت- لبنان- 1992،
- د، عاطف محمد موسى ن الحالة الضريبية في التشريع الضريبي المصري بين النظرية والتطبيق ، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية ن 2011،
- غواضة حسين قطيش عبد الرؤوف – المالية العامة والموازنة الطرائب والرسوم دراسة المقارنة ط1، دار الخلود للطباعة ، للنشر والتوزيع، بيروت ، 1996.
- غزة مبروك – فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي – الجزائر – 2016،
- محزري محمد عباس- المدخل الى الجباية والضرائب-دار النشر والتوزيع- الجزائر – 2014،
- مازن محمود عبدالله الكبيسي، اهمية العناية المهنية في تدقيق البيانات المالية واثارها في نجاح طريقة التقدير الذاتي لضريبة الدخل، ط1 ن بغدادن 2008،
- د، محمد ديودار، دراسات في الاقتصاد والمال، دار المعرفة الجامعية -1996،
- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة ، منشورات الجامعة المفتوحة ، مصر ، 1994،
- محمد الغار ، وهيب طوبال ، جرائم التهرب الضريبي الاساليب والاليات ومكافحتها ، 1945،
- مصطفى حسني مصطفى، اقتصاديات المالية العامة ، دار النهضة العربية -1999،
- د، محمد السعيد وهيب، صور التهرب الضريبي ، اسكندرية ، مصر ، 1966،
- د، محمد سليمان محمد البرواري، ضريبة العقار ودورها في تمويل الموازنة العامة في اقليم كوردستان العراق—اطروحة دكتوراه جامعة –صالح الدين ناريل ن2004،
- نوزاد عبالرحمن وناجي سامي المند ليسي، التهرب الضريبي واثارها والاسباب _ ليبيا ، ج2، طرابلس، 2003.
- زين عابدين ناصر ، مبادئ علم المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1983.
- ياسر صالح الفريجات ، المحاسبة في علم الضرائب ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009،
- د، رائد ناجي احمد، المالية العامة والتشريع المالي ، مطبعة العاتك ، عمان ، 2012.
- سعيد عبد العزيز عثمان- وغزة مبروك ، فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي ، الجزائر ، 2016.

- 33- د، سوزي عدلي ناشد، المالية العامة ، منشورات الحلبي القانونية، بيروت ، 2006.
- شلير علي صالح ، واقع النظام الضريبي وفاق تطوره في اقليم كوردستان العراق ، رسالة الماجستير ، دهوك ، 1999.
- ريبين سلام محمد سعيد، الاعفاءات في النظام الضريبي العراقي مع اشارة خاصة الى اقليم كوردستان العراق ، رسالة ماجستير، جامعة السليمانية ، 2008.

پوخته:

باج ههروهك زانراوه ماوهيهكى دوور و دريژه ، له ساپهى ولاتاندا ، وه دياردهى راكردن له باج دياردهيهكى بهرچاوه له زوربهى كوومه لگاي نيوده وه لتيدا ، وا گوزارشت دهكريت كه باج بوونى هه بووه ، وه ئه و دياردهيه له زيادبووندايه رۆژ له دواى رۆژ به زيادبوونى چالاكيه ئابوريه كان ، وه ئه و شتانهى دهبيته هوئى ئالۆزى به ياناته ياسايبه كان له سهر باج ، وه ههروهها وه ستانى گه شهى راميارى ولاتان وه بئ به ش كردنيان له زوربوونى مالى سالانه دا ، وه بيرمان نه چيئت باج گرينگيهكى تاييه تى ههيه بو بودجهى گشتى ، وه ههروهها ئامرازىكى گرينگيشه بو به دهسته ئينانى سهرچاوه و چاره سهرى ئابورى وه ههروهها چاوديري دادوهرى له سهر راكردن له باج دهبيته هوئى نه هيشتنى گزى له باجدا ، پيوسته په نا به رين بو ريگهى خو پاريزى له روودانى گزى و فيل و ته زوير وه له هه نديك حاله تدا ليخوشبوون له باجه كان كه دهبيت زور به ووردى و روون و ئاشكرا دهستنيشان بكريت به لامه نديك جار ياسادانه ر دهستبلاوى دهكات له ليخوشبوونى باج

Tax Evasion In Iraqi Kurdistan

Shakhawan Khdir Rasul

Department of Law, College of Theological Sciences, University of Raparin,
Raniya/Sulaymaniyah, Iraq

shakhawan.kdir@uor.edu.krd

Keywords: Tax evasion, Tax collection, Development, Expenses, The funders, Economic conditions

Abstract

Taxes have been known for a long time, under the guardian state - and the phenomenon of tax evasion is one of the phenomena that most societies know as having existed by the existence of the tax itself, as it is a phenomenon that increases day after day with the increase in the volume of economic activity, something that complicates the legal data of the tax and thus disrupts development policy That the state controls, especially as it deprives it of large funds every year, but do not forget that the tax is the most important resource that contributed to financing the general budget, as well as an effective means to achieve economic balances and address them, but tax control cannot eliminate tax evasion and fraud alone, but other methods must be used. Such as using methods of prevention before evasion and fraud,

And coordination between revenues to obtain the necessary information, and the importance of research lies by highlighting the tax policy trends used in Iraq and the Kurdistan Region and its role in measuring the amount of tax receipts for successive periods, and the research problem is the security, economic and political conditions that the Kurdistan Region has gone through with very difficult security conditions. The nineties of the last century until now, which led to the lack of clarity in the trends of tax policy and its volatility, This was reflected in the tax revenue increase or decrease, and despite many attempts to adjust tax rates in Iraq to keep pace with economic and social conditions.

But sometimes it turns out that the legislator exaggerates the (exemptions) prescribed for a particular tax, so that the exemptions (exclusion) take advantage of larger areas than the tax (the original) to the extent that some people ask to question the possibility of canceling the tax imposition at all.